الأمم المتحدة

A/ES-10/461–S/2009/453

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 September 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أوجه انتباهكم من جديد إلى استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي تحد آخر مثير للسخط، أعلنت الحكومة الإسرائيلية، هذا الأسبوع، الموافقة الرسمية على بناء مئات الوحدات الاستيطانية الجديدة على الأراضي المصادرة في الأرض الفلسطينية التي تحتلها عسكريا منذ عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، أُعلن عن التخطيط لبناء ما لا يقل عن ٤٥٠ وحدة استيطانية، بما في ذلك وحدات في مستوطنة جديدة في منطقة وادي الأردن، علاوة على النية المُعلنة لإسرائيل بالشروع في بناء أكثر من ٢ ٠٠٠ وحدة استيطانية أخرى في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها.

وفي الوقت نفسه، وبالإضافة إلى استمرار العديد من الأنشطة الاستيطانية الأخرى، لا بد لي أن أبلغكم بتقارير حديثة تتعلق بتمادي إسرائيل في عمليات حفر غير مشروعة واستفزازية في القدس الشرقية المحتلة. وأفادت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أن ''سلطة الآثار الإسرائيلية''، بالتعاون مع منظمة المستوطنين، ''إيلعاد''، قد قامت فعلا بحفر نفق طوله ١٢٠ مترا من أسفل حي السلوان بالقدس باتجاه مجمع الحرم الشريف في المدينة القديمة

الرجاء إعادة الاستعمال

بالقدس. ومن الواجب التنديد بقوة بمثل هذه الإجراءات غير القانونية، لأنها، علاوة على تحريف طابع القدس الشرقية وطبيعتها الجغرافية، تنطوي على خطر تهييج الحساسيات السياسية والدينية ومفاقمة أجواء التوتر وعدم الاستقرار في المدينة، المشحونة أصلا.

وعدم مشروعية جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مثبت بصورة نهائية وغير قابل مطلقا للجدل. وتوافق الآراء الدولي في هذا الشأن ثابت، ويستمد قوته من قواعد القانون الدولي ومبادئه التي تحظر على أية سلطة قائمة بالاحتلال أي نشاط استيطاني في الأرض التي تحتلها، وتحرم تحريما كليا الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وهكذا، فإننا نؤكد من جديد أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية – بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، بناء المستوطنات وشبكة الهياكل الأساسية الاستيطانية وتوطين المستوطنين الإسرائيليين والتغاضي عن تصرفاتهم العنيفة والإجرامية وتشييد جدار ضم الأراضي في الأرض الفلسطينية – تشكل انتهاكات متعمدة وخطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن كونها تشكل انتهاكا سافرا لكثير من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تطالب صراحة إسرائيل، في جملة أمور، بالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية والتقيد بالتزاماتها القانونية بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال.

وبطبيعة الحال، فإن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية تشكل أيضا ازدراء سافرا لفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ التي تناولت مباشرة حملة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة والعلاقة الثابتة بين ذلك وبين تشييد الجدار، وهما عملان غير مشروعان هدفهما تغيير الملامح الطبيعية والتركيبة السكانية للأرض الفلسطينية، لا سيما في القدس الشرقية وما حولها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تمادي إسرائيل في تنفيذ الأنشطة الاستيطانية يشكل خرقا مباشرا لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ''النمو الطبيعي''، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/ مارس ٢٠٠١. وعلى هذا النحو، فبدلا من أن تُلزم إسرائيل نفسها بقضية صنع السلام وتتصرف بطريقة تتفق مع التزاماتها القانونية وتعهداتها الدولية، بهدف بناء الثقة، فإنها لا تزال متعنتة، مفضلةً الاستمرار، بدلا من ذلك، في هذه الحملة الاستيطانية الهدامة وغير المشروعة، واضعة بذلك مزيدا من العقبات على طريق السلام.

وبالفعل، فإن نية إسرائيل المُعلنة بمواصلة بناء المستوطنات تشكل إهانة مباشرة للجهود الدولية والإقليمية، ولا سيما الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في هذا الظرف الدقيق، بهدف تهيئة المناخ الملائم لاستئناف مفاوضات السلام. ومرة أخرى، فإن استعداد إسرائيل ورغبتها ومصداقيتها كشريك سلام موضع شك كبير.

وعلاوة على ذلك، فإن تمادي إسرائيل في التصرف بصورة غير قانونية وانفرادية ومخادعة، لا يقوض الثقة في عملية السلام ويقلل من احتمالات استئنافها فحسب، بل إنه يقوض أيضا بصورة منهجية آفاق تجسيد حل الدولتين في أرض الواقع لإحلال السلام على أساس حدود عام ١٩٦٧. ويجب أن يكون هذا مبعث قلق للمجتمع الدولي ويُحتم اتخاذ الإجراءات المناسبة والمنسقة من جانب جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك مجلس الأمن، من أجل وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب وازدرائها السافر للقانون، ومن أجل القيام حقا بتعزيز توافق الآراء الدولي بشأن رفض النشاطات الاستيطانية ودعم حل الدولتين وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وتكرر القيادة الفلسطينية تأكيد استعدادها للوفاء بالتزاماتها والتعاون مع المجتمع الدولي في هذا الصدد نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في العدالة والسلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على رسائلنا الـ ٣٤٢ السابقة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (A/ES-10/459-S/2009/401) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى إرهاب الدولة وعلى ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير، المراقب الدائم
عن فلسطين لدى الأمم المتحدة